المادية الأمريكية وعلاقة المتغير الاقتصادي بالتطور السياسي

جلال عبدالله معوض*

* حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٥ .
يعمل مدرسا بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

الملخص

تتسم الدراسات الإنمائية الأمريكية في معظمها بطغيان الطابع المادي عليها، بمعنى أنها تقيم علاقة اضطرارية وحتمية لازمة بين التقدم الاقتصادي والتقدم السياسي، وتجعل من الأخير متغيراً تابعاً للأول، وهذه هي مدرسة المؤشرات، واسعة الانتشار في الفكر الإنمائي الأمريكي، والتي عبّر عنها بوضوح «ليبست» و«لرنر» و«هاجن» و«ميركل» و«هورويتز» وغيرهم. كما أن بعض هذه الدراسات، وخاصة تلك التي تندرج في إطار نظريات مراحل النمو، والتي عبرت عنها كتابات «روستو» و«بندكس» و«أورجانسكي» وغيرهم، تقدم تفسيرات مادية للتطور التاريخي، بحيث يصير المتغير الاقتصادي هو المتغير الأصيل الذي تتشكل بخصائصه كافة المتغيرات الأخرى للوجود الإنساني.

وبالإضافة إلى هذين الاتجاهين، يطغى على الفكر الأمريكي اتجاه ثالث يتسم أيضاً بالنزعة المادية الواضحة، والتي تتبدى في نقل بعض المفاهيم الاقتصادية البحتة، من قبيل التوازن والتبادل والعقلانية، إلى نطاق التحليل السياسي حيث تُجبر الظاهرة السياسية على الخضوع لهذه المفاهيم، رغم ما يوجد من اختلافات جوهرية بين طبيعة الظاهرة السياسية وطبيعة الظاهرة الاقتصادية. ومن الباحثين الأمريكيين الذين تبنوا ذلك الاتجاه: «روبرت ابرامز» و«كوري» و«وايد» و«داونز» و«فروهلش» و«جوي اوبنهيمر».

وبعد عرض عدة نماذج للكتابات الأمريكية التي عبرت عن هذه الاتجاهات المادية الثلاثة المهيمنة على التحليل الأمريكي للظاهرة الإنمائية، انتهت الدراسة إلى ضرورة التعامل بحذر بالغ مع المفاهيم التي تنطوي عليها هذه الكتابات، وإخضاعها لنظرة انتقادية، وذلك بالنظر إلى إغفال هذه الكتابات للعلاقات التفاعلية بين التنمية الاقتصادية والتنمية السياسية، فضلا عن غلبة الطابع الدعائي التبشيري على هذه الكتابات، بتمجيدها لمثالية النموذج الإنمائي الأمريكي في التنمية الاقتصادية والسياسية، وبدعوتها الدول النامية إلى محاكاة هذا النموذج، لأن اللجوء إلى اي خيار آخر لن يساعدها في تحقيق التنمية. وبهذا المعنى الأخير تصير مثل هذه الكتابات من منطلقات الغزو الفكري الأمريكي للدول النامية، وخاصة تلك التي تملك تقاليد حضارية، قد تصلح في حالة تجديدها لأن تصير منطلقات للتنمية الحقيقية المعتمدة على الذات.

مقـدمـة

أضحت التنمية ومشكلاتها في بلدان العالم الثالث من الموضوعات الهامة التي يركز عليها الباحثون الأمـريكيـون، لأسبـاب سيـاسيـة وعلميـة، حتى أنه في خلال عام ١٩٧٥ وحده صدرت في الولايات المتحدة أكثر من مائتي دراسة عن التنمية السياسية وحدها. (Eckstein, 1982:451)

ويطغى الاتجاه المادي على العديد من الدراسات الإنمائية الأمريكية، وهوما يمكن ملاحظته من خلال تحليل المدارس الثلاث التالية:

أولا : **مدرسـة المـؤشـرات** والتي تقـوم على افـتـراض وجـود علاقـة اضطرادية بين التقدم الاقتصادي بأبعـاده المختلفـة، وكـما تعـبر عنهـا مؤشـرات متـوسـط دخـل الفـرد، والتصنيع، والتحضر، والتعليم، وبـين التقـدم السيـاسي بمختلف أبعـاده: الـديمقـراطيـة، الاستقـرار السيـاسي والاندماج السياسي.

ثانيا : **مدرسـة التفسـير الاقتصـادي للتطـور الإنسـاني** من خلال نظريات مراحل النمو، والتي تلتقي واقعياً مع الماركسية، وان أعلنت عن رفضها للتفسير المادي الماركسي للتطور.

ثالثا : **مدرسـة نقـل المفـاهيم الاقتصـاديـة**، مثـل التـوازن والتبـادل والعقـلانية، إلى نطاق التحليل السياسي، وإجبار الظاهرة السياسية على الخضوع لهذه المفاهيم.

نتابع بايجاز هذه المدارس، ثم نتعرض لتطويع هذه المادية الأمريكية لمنطق الغزو الفكري للدول النامية.[1]

أولا : مدرسة المؤشرات واخضاع المتغير السياسي للمتغير الاقتصادي

رغم تعـدد التصـورات التي يطـرحها أنصار ما تُسمى «بمدرسة المؤشرات» في الفكر الأمريكي، إلا أن نقطـة اتفـاقهم تتمثـل في إقامة علاقة اضطرادية بين التقدم الاقتصادي من ناحية، والديمقراطية والاستقرار السياسي والاندماج السياسي من ناحية ثانية.

١ ـ التقدم الاقتصادي والديمقراطية

يربـط العـديـد من العلماء الأمريكيين بين التقدم الاقتصادي والتطور الديمقراطي بحيث يصير الأخـير متغـيراً تابعـاً للأول. ومن هؤلاء العلماء «سيمـور مارتن ليبست» و«دانيـال ليرنـر» و«ايفـرت هاجن» و«بيـتر ميركـل» و«سـانـدور هاليبسكي» و«كـارل دي شونتـز» و«ايـرفنـج لويس هورويتز» و «ك. الكسنـدر» و«الكسنـدر هيكس» و«داوين سوانـك» وغـيرهم. استخـدم ليبست S.Martin» «Lipset في مؤلفـه «الـرجل السياسي» الصادر عام ١٩٦٤ عدة مؤشرات للتقدم الاقتصادي: الثروة والتصنيـع، والتحضـر، والتعليم، والتطـور الاتصـالي. وصنف الـدول الانجلو- سكسونية والاوربية

والأمـريكيـة الـلاتينيـة طبقا لمدى اقترابها أو ابتعادها عن المفهوم الديمقراطي للممارسة السياسية إلى : ديمقـراطيـات مستقرة، ديمقراطيات غير مستقرة، ديكتاتوريات مستقرة، وديكتاتوريات غير مستقرة. وانتهى «ليبست» إلى أن الدول التي تتصدر غيرها في المجال الاقتصادي هي أيضا الدول الديمقراطية المستقـرة، بينـما الـدول الأخـرى المتخلفـة اقتصـاديـاً تسود فيها النظم الديكتاتورية. وهكذا فإن عدم اقـتراب الـدول النـامية من الـديمقـراطيـة ما هو إلا نتيجـة لتخلفهـا الاقتصادي. وأكد «ليبست» أن الـديمقـراطيـة لا يمكن أن تتحقق إلا بعـد إنجـاز التقـدم الاقتصـادي الـذي يمثل عنصراً لازماً لبناء المؤسسات الديمقراطية النيابية والحزبية، ولتحقيق المشاركة الديمقراطية، خاصة وانه كلما تطور الوضع الاقتصـادي للفـرد كلما زاد اكتسـابـه للمهـارات والفـرص والدوافع اللازمة للممارسة السياسية النشطة . (Lipset, 1964: 14-70)

أكـد « دانيـال ليرنـر » « Daniel Lerner » على نفس الدلالة في دراسته الصادرة عام ١٩٥٨، بعنـوان «تحـول المجتمـع التقليدي : تحديث الشرق الأوسط» فالتحضر، والتعليم، والتصنيع، والتطور الاتصالي، والمشاركة السياسية، والديمقراطية، ترتبط ببعضها، وتسير معا في نفس الاتجاه، ولا يمكن أن توجـد إحـداهـا دون الأخـرى. والمجتمـع الحديث «المتقدم» هو من تتوفر فيه هذه المؤشرات بدرجة كبـيرة ـ على عكس المجتمـع التقليـدي. وصاغ «ليرنر» نموذجاً تترابط فيه المؤشرات الاقتصادية التي تقـود إلى المشـاركـة والـديمقـراطيـة. فالحيـاة الحضـريـة تؤدي إلى تطـويـر المـوارد والمهارات التي تميز الاقتصاديات الصناعية الحديثة ، وفي إطارها يتطور التعليم ، ووسائل الاتصال؛ وبخاصة مع توظيف التكنولوجيا الصناعية المتطورة في انتاج وسائل الاتصال على نطاق واسع. وهذا بدوره يؤدي إلى تطور المشاركة السياسية في المجتمعات المتقدمة. (Lerner, 1958:57-61) .

وانتهى « ايفـرت هاجن » «Everett E. Hagen» في دراسـتـه «إطـار مرجعي لتحليـل التغـير الاقتصـادي والسيـاسي» إلى تأكيـد نفس الـدلالـة. فقد لجأ إلى ترتيب الدول من حيث درجة التقدم الاقتصادي، كما تعبر عنه مؤشرات الرفاهة والتحضر والتصنيع والتعليم والتطور الاتصالي، مع تصنيف هذه الـدول ـ طبقـاً لشكـل النظـام السياسي ـ إلى دول تنافسية، ودول شبه تنافسية، ودول سلطوية. حيث جعـل من المنـافسـة السيـاسية مرادفا للديمقراطية. وأكد «هاجن» أن الدرجات العليا من التقدم الاقتصـادي ترتبـط بالـدرجـات العليـا أيضـا من المنافسة السياسية والديمقراطية. أي أن هناك علاقة اضطرادية بين التقدم الاقتصادي والديمقراطية. (Hagen, 1968: 184-189) .

وأكـد « بيـتر ميركـل » «Peter H.Merkl» في مؤلفـه الصادر عام ١٩٦٧ بعنوان «الاستمرارية السياسية والتغير» على وجود علاقة اضطرادية بين التقدم الاقتصادي والديمقراطية . وبمعنى آخر فإن التقدم الاقتصادي هو وحده الذي يسمح بالديمقراطية : ألم يكن سقوط جمهورية «فيمار» الديمقراطية في ألمـانيـا وصعـود نجم «هتلر» مجرد نتيجة للكساد الكبير في الثلاثينات؟ أليس التخلف الاقتصادي وعدم القـدرة على إشبـاع الحـاجـات النـاشئة عن ثورة التوقعات المتزايدة للبلدان المتخلفة هو ما يدفعها إلى الـديكتـاتـورية بعيدا عن الديمقراطية؟ الم يكن مولد الطبقة الوسطى التي أفرزها التقدم الاقتصادي في غرب أوربـا هو القـوة الـدافعـة للديمقـراطية النيابية ولضمان حقوق وحريات الإنسان الغربي؟ أليست

الـديمقـراطيـة من حيث الـواقـع ، هي النمط السياسي للمجتمعات الصناعية الغربية دون غيرها من المجتمعـات ، التي لا يسمـح تخلفهـا الصنـاعي والاقتصـادي بتطـور وازدهار المؤسسات الديمقراطية ، والمشـاركـة السيـاسيـة ، حيث تطغى على هذه المجتمعـات الأخرى «المتخلفة» الحياة الريفية ، التي في إطارها يخضع غالبية السكان لسطوة كبار الملاك ، ولظروف البيئة ، دون توافر أدنى ثقة بالنفس ، أورغبة وقدرة على المشاركة في العملية السياسية ؟ (Merkl, 1967:426-427)

وأشـار « كارل دي شونـتـز » «Karl de Schweinitz» و«سـانـدور هاليبسكي » «Sandor Halebsky» إلى ارتباط الديمقراطية الغربية برابطة علّية سببية بالتصنيع ، فالثورة الصناعية صاحبتها وترتبت عليهـا تغيرات اجتماعية واقتصادية عميقة ، منها ظهور الطبقات البورجوازية والعمالية ، وزيادة نسبـة السكن بالمنـاطق الحضرية ، وتزايد الثروات وانتشار التعليم . ولم يكن بمقدور المؤسسات القائمة التعـامـل مع هذه التغيـرات واستيعاب آثارها . ومن هنا ظهرت المؤسسات الديمقراطية باعتبارها أكثر قدرة على التعـامـل مع هذه التغيـرات . وبهذا المعنى تصير الديمقراطية «رفاهة» لا يمكن أن تتحملها الـدول ذات الاقتصـاديـات المتخلفـة ، غير الصنـاعية ، والتي لا تعدو أن تكون تعبيرا عن اقتصاديات معيشية فقيرة تطغى عليها الزراعة ، وتنتشر فيها الأمية . وهكذا تصير الديمقراطية هي التعبير السياسي عن المجتمعات الصناعية الغربية (Halebsky, 1976:48-50), (Schweinitz, 1964:3-29) .

وأكد على نفس المعنى « ارفنج لويس هورويتز » «Irving I. Horowitz» في مؤلفه «المساواة ، الـدخـل والسياسة : دراسات مقارنة لثلاثة عوالم للتنمية» الصادر عام ١٩٧٧ ، حيث ذكر في حديثه عن العـالم الأول الـذي يضم الـدول الغـربيـة الصنـاعية أن الاقتصاديات البورجوازية هي التي تطورت في البـدايـة ، ثم ظهـرت الـديمقـراطيات الليبرالية كتعبير سياسي للتطور الصناعي الرأسمالي ، فقد ترتب على قيـام الثـورة الصنـاعيـة في أوروبا الغربية نموثروات العناصر البورجوازية وتزايد قوتها الاقتصادية بشكـل مستقـل عن العنـاصر الاقطاعية ، التي أطاحت بها في النهاية الثورة الفرنسية العظمى ، فظهرت الليـبرالـيـة السيـاسيـة لتعـبر سيـاسيـاً ونظـاميـاً وعقـائـديـاً عن هذه الأوضـاع الجـديـدة . (Horowitz,1977:XVI-XVII) .

وأكـد «صمـوائيل هنتنجتون» Samuel P.Huntington و«جوان نيلسون» Joan M.Nelson في مؤلفهـما «اختيـار غير سهـل : المشاركة السياسية في الدول النامية» الصادر عام ١٩٧٦ ، أن المشاركة السياسية بأشكالها المتنوعة (التصويت في الانتخابات المحلية والقومية ـ المساهمة في الحملات الانتخابية ـ العضوية النشطة في الأحزاب السياسية ـ الضغط على صانعي القرارات من خلال جماعات الضغط ـ الاهتـمام والتفـاعـل والتجـاوب مع الأحـداث العـامـة) ترتبط بعلاقة سببية بمستوى التحديث والإنماء الاقتصادي بمظاهره المتنوعة (التصنيع ـ النمو الاقتصادي السريع ـ الميكنة الزراعية ـ التحضر ـ التعليم ـ تنـوع وتعقـد الهيـاكـل الـوظيفيـة ـ ارتفـاع متوسط دخل الفرد ـ التطور الإعلامي) . وفسرا ذلك على أسـاس أن التنميـة الاقتصـاديـة توفر ما تتطلبه المشاركة السياسية من ارتفاع المستوى التعليمي ، وزيادة الدخل الفردي ، والرقي الوظيفي من ناحية ، وتؤدي من ناحية ثانية إلى تطور التنظيمات الجماعية ، التي ينخـرط في عضـويتهـا العـديـد من الأفـراد ، مثل منظمات أرباب العمل والنقابات العمالية والفلاحية ،

وغيرها من التنظيمات التي تنمي في أعضائها روح العمل الجماعي . أو بعبارة أخرى النشاط الجماعي المنظم الذي يؤثر إيجابيا في المشاركة السياسية ، ويؤدي ارتفاع مستوى التنمية الاقتصادية من ناحية ثالثة إلى تزايد وظائف الحكومة حتى في ظل اقتصاديات السوق الليبرالية ، مما يؤدي إلى شعور المواطنين بأهمية السعي نحو التأثير على صنع القرارات الحكومية ، التي تمس العديد من أوجه حياتهم وأهدافهم . وأكد هذان العالمان أن النموذج الليبرالي للمشاركة السياسية يعبر بوضوح عن هذه العلاقة السببية بين التنمية الاقتصادية والمشاركة السياسية ، وأن هذا النموذج السائد في الولايات المتحدة أكثر النماذج تعبيراً عن جوهر المشاركة الديمقراطية ، على عكس النماذج الموجودة في الدول النامية (النموذج الاوتقراطي ـ النموذج التكنوقراطي ـ النموذج الشعبي) ، فالدول النامية بحكم تخلفها الاقتصادي يقتصر الحكم والعملية السياسية فيها على نخبة ضيقة (اوتقراطية) تستأثر بالسلطة السياسية في حين يظل معظم السكان من الأميين والفقراء والمزارعين والحرفيين على هامش العملية السياسية ، بينما في النموذج الليبرالي الأميركي تؤدي التنمية الاقتصادية إلى توسيع قاعدة المشاركة السياسية الاختيارية المستقلة ـ وليست المشاركة التعبوية الاوتقراطية الموجهة السائدة في معظم الدول النامية ـ وتدعيم نظام الحكم الديمقراطي التنافسي وتحقيق الاستقرار السياسي والعدالة في توزيع الثروات والدخول . ومن هنا يمكن تفسير ارتفاع معدلات المشاركة السياسية في المجتمع الأمريكي بالمقارنة بالمجتمعات الأخرى ، وبخاصة مجتمعات العالم الثالث . ففي منتصف الستينات ، على سبيل المثال ، بلغت نسبة السكان البالغين المشاركين في التصويت في الانتخابات القومية من إجمالي السكان في الولايات المتحدة (٥٦٫٨٪) مقابل (٢٥٪) فقط في جواتيمالا . (Huntington and Nelson, 1976: 10,19-20, 43-44) .

ويتفق أيضا « ك . الكسندر » K.J.W. Alexander ، في مؤلفه «الاقتصاد السياسي للتغير» الصادر عام ١٩٧٥ ، مع الرأي السائد في الفكر الأمريكي بشأن الربط بعلاقة سببية بين نشوء الديمقراطية الليبرالية في المجتمعات الغربية وبين التنمية الاقتصادية والصناعية ، بل إن تطور هذه المجتمعات سياسيا في طريق سياسات دولة الرفاهة ما هو إلا نتيجة لتطورات اقتصادية معينة ، تتعلق بالقوة التساومية في سوق العمل بين النقابات العمالية وتنظيمات أرباب العمل والحكومة . (Alexander, 1975:109-112)

وقد عبر عن هذه الناحية الأخيرة أيضا ، وبدرجة أكثر وضوحاً ، اعتماداً على دراسة امبريقية شملت (١٨) دولة رأسمالية متقدمة ديمقراطية خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٧١ ، «الكسندر هيكس» A.Hicks و«دوين سوانك» D.Swank في دراستهما «عن الاقتصاد السياسي لتوسع الرفاهة» المنشورة بمجلة «الدراسات السياسية المقارنة» عدد ابريل ١٩٨٤ ، حيث أشارا إلى أن المتغير الحقيقي للتطور الديمقراطي الغربي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية نحو سياسات الرفاهة يرتبط بالتنمية الاقتصادية ، إذ أن زيادة الناتج القومي الإجمالي في الدول الصناعية الغربية يوفر ما يلزم للحكومات من موارد مالية للانفاق على أغراض الرفاهة ، كما يقترن بالتقدم الاقتصادي والصناعي نمو أعداد التنظيمات والنقابات العمالية الصناعية التي تمارس ضغوطها على الحكومات ـ من خلال الاضرابات والانتخابات والأحزاب العمالية والاشتراكية الديمقراطية ـ من أجل زيادة الانفاق الحكومي على أغراض الرفاهة ،

بل إن التنظيمات الرأسمالية والشركات الصناعية الكبرى تشجع تبني الحكومات الغربية لبرامج الرفاهة الاجتماعية، وبخاصة التأمينات وإعانات البطالة من أجل الاحتفاظ بجيش ضخم من العاطلين يمكن السحب منه للوفاء باحتياجات التوسع الصناعي من العمالة، ومن أجل حماية شرعية النظام الرأسمالي من خلال تهدئة واحتواء الاتجاهات الراديكالية العمالية ـ أو بعبارة أخرى من أجل التوصل إلى ترجمة ديمقراطية سلمية للصراع الطبقي كي يحل محله نوع من المهادنة والتوفيق الطبقي (Hicks and Swank, 1984: 81-120) (Class Compromise) .

تقويم

يجب أن نتعامل بدرجة كبيرة من الحذر مع التصورات التي يطرحها أقطاب مدرسة المؤشرات في تحليلهم لعلاقة المتغير الاقتصادي بالديمقراطية، وذلك في ضوء الاعتبارات التالية :

١ ـ عدم دقة المؤشرات المستخدمة. ويظهر ذلك، على سبيل المثال، بخصوص التعليم والثقافة، فالتصورات المشار إليها آنفاً تخلط بين هذين المفهومين، وترسب في الأذهان فكرة مؤداها أن المثقف هو ذلك الشخص المتعلم (غير الأمي)، وأن التقدم السياسي والحضاري ما هو الا نتيجة لانتشار الثقافة والتعليم بالمعنى المذكور. هنا يجب أن نتذكر أن معرفة القراءة والكتابة ليست مرادفة للثقافة، فالأولى مجرد قدرة على فك رموز الاتصال من خلال أساليب معينة، بينما الثقافة تعني امتلاك الفرد لنظام معين من القيم والمدركات والمفاهيم بما يسمح له بتقويم المواقف والحكم عليها. (ربيع، ١٩٨٠ : ٦٩). ومن هنا نفهم كيف أنه في بعض الحالات قد لا يكون الملم بالقراءة والكتابة مثقفاً، بينما في حالات أخرى نادرة قد يكون الأمي مثقفاً ـ كما هو الحال بالنسبة للعديد من الأنبياء. ولا يعني ذلك أننا ننكر الحقيقة العامة والتي مؤداها أن التعليم يزيد احتمال وجود الثقافة، أو بعبارة أخرى أن التعليم يمثل قناة هامة للثقافة، ولكن يجب أن نفهم التعليم هنا بمعناه الواسع، الذي لا يقتصر على مجرد الإلمام بالقراءة والكتابة فحسب، أو حتى تحصيل المعلومات والمعارف، وإنما القدرة على توظيف هذه المعلومات من جانب الشخص «المتعلم» في تقويم المواقف والحكم عليها.

٢ ـ إهمال المحتوى الاجتماعي للمؤشرات المستخدمة. وعلى سبيل المثال يختلف التحضر Urbanization في المجتمعات المتقدمة عنه في المجتمعات المتخلفة، فليست القضية مجرد حصر المدن التي يزيد عدد سكانها عن مليون أو نصف مليون نسمة، بقدر ما هي تحديد طبيعة هذه المدن ومدى تعبير سكانها عن أسلوب حضري في الحياة والتفكير ومدى تمتعهم بالمرافق والخدمات الأساسية للحياة الحضرية. ومن الملاحظ أنه في غالبية المجتمعات المتخلفة يتركز معظم السكان في مدينة واحدة مهيمنة عادة ما تكون العاصمة أو في عدد محدود من المدن، دون أن تتوفر لهم الخدمات والمرافق الأساسية، وعلى رأسها الإسكان، مما يفسر لنا انتشار «مساكن العشش والصفيح والأكواخ» Shanty Towns داخل المدن وحولها. وتتناقض أوضاع هذه المناطق الفقيرة وسكانها من الفقراء والمعدمين والعاطلين وذوي الأعمال الهامشية المتدنية الأجور والمهاجرين

الريفيين تناقضاً جذريا مع أوضاع المناطق والأحياء الراقية «جيوب الثراء» وسكانها. وتقدر إحدى الدراسات أن هذه المناطق الفقيرة تضم في العديد من الدول النامية ما يتراوح بين (٢٥٪) و (٣٠٪) من إجمالي سكان المدن في هذه الدول . . (Lioyd, 1979: 207-209) أضف إلى ذلك طغيان الطابع الريفي على العديد من سكان المدن في هذه الدول من خلال عملية «التريف» التي ترتبط بنزوح الريفيين إلى المدن. ومن ناحية أخرى فإن هذه المؤشرات المعبرة عن التقدم الاقتصادي قد تكون مترابطة في المجتمعات الغربية، ولكنها ليست كذلك في المجتمعات المتخلفة، فالتحضر على سبيل المثال يحدث في هذه الأخيرة على نطاق واسع دون أن يرافقه تطور تصنيعي واتصالي وتعليمي وثقافي. ويكفي أن نشير بخصوص هذه الناحية الأخيرة إلى أنه في الفترة ١٨٦٥ ـ ١٨٩٠ كانت نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان تتراوح بين (١١٪) و(١٣٪) في فرنسا والسويد وسويسرا، وكانت هذه الفترة هي التي شهدت مرحلة «الانطلاق الاقتصادي» في هذه الاقطار الثلاثة، حيث بلغت نسبة القوى العاملة بالصناعة من إجمالي القوى العاملة فيها (٢٩٪) و(٢٢٪) و(٤٥٪) على التوالي، في حين بلغت نسبة سكان الحضر من إجمالي السكان في مصر والعراق والمغرب وتونس في السبعينيات (٤٥٪) و(٤٣٪) و(٣٥٪) و(٤٣٪) على التوالي، في حين لم تتجاوز نسبة القوى العاملة بالقطاع الصناعي من اجمالي القوى العاملة في هذه الأقطار العربية (١٨٪) و(١٠٪) و(١٣٪) و(١١٪) على التوالي. (Ibrahim, 1977:373) .

٣ ـ ويقودنا ذلك إلى الخطأ الضخم الذي وقع في شباكه أصحاب مدرسة المؤشرات، ونعني بذلك استنباط هذه المؤشرات من ملاحظة خبرات المجتمعات الغربية والتي تختلف عنها في كثير من النواحي الخبرات الراهنة للمجتمعات المتخلفة .

ويرتبط بذلك اتجاه هؤلاء إلى الخلط بين الديمقراطية كمبدأ سياسي إنساني مطلق من حيث المكان والزمان، وبين الديمقراطية الغربية «الليبرالية» كتطبيق محدد من حيث المكان والزمان للديمقراطية كمبدأ سياسي عام.

٤ ـ عدم التمييز بين المفهوم السياسي للممارسة الديمقراطية وبين المستلزمات المادية للممارسة السياسية الديمقراطية. إن المتغير الاقتصادي يضطرد بثبات مع الممارسة الديمقراطية، ولكن لا يحدث ذلك بصفة دائمة أومطلقة، بمعنى أنه قد توجد الممارسة الديمقراطية دون ثراء مادي، وتقدم اقتصادي . بل وفي لحظة معينة قد يؤدي هذا الثراء وذلك التقدم إلى عدم، أوعلى الأقل ضعف الممارسة السياسية.

إن التقدم الاقتصادي واليسر المادي لا يقودان بالضرورة إلى الديمقراطية، وهوما يظهر في أكثر من ناحية، فالمجتمعات الاستهلاكية الغربية التي تعبر عن أقصى درجات التقدم الاقتصادي والرفاهة يطغى على العديد من سكانها عدم الاهتمام واللامبالاة وعدم الممارسة ، وهوما يعني الابتعاد عن الديمقراطية والمشاركة السياسية. ومما يثير الدهشة أن بعض أنصار مدرسة المؤشرات لم تكن تلك الحقيقة خافية عن أذهانهم، فقد ذكر «بيتر ميركل» على سبيل المثال في مؤلفه «السياسة الحديثة

المقارنة» الصادر عام ١٩٧٠ أن المجتمع الأمريكي رغم تزايد ما يحققه من تقدم اقتصادي، تتقلص فيه نسبة المشاركة السياسية، إذ لا نجد من مجموع الأمريكيين سوى (٥٪) يشاركون بفاعلية في النشاط السياسي الحزبي. وبينما تصل نسبة المصوتين في انتخابات الرئاسة إلى (٧٠٪) من إجمالي الناخبين، فإنها تقل عن نصف هذه النسبة في الانتخابات المحلية بالولايات. (Merkl, 1970:140).

ومن ناحية ثانية، قد نجد مجتمعا يتصدر غيره من المجتمعات، بالنظر إلى كافة مؤشرات التقدم الاقتصادي، دون أن يمكنه أن يزعم الاقتراب من الديمقراطية. ويمكن في هذا الصدد الإشارة إلى المانيا النازية وإيطاليا الفاشية وروسيا السوفيتية. نفس الحقيقة تؤكدها لنا خبرات العالم الثالث، فدولة مثل الهند رغم فقرها المادي يمكن أن تزعم الاقتراب بثبات من الديمقراطية على عكس دول أخرى نامية أكثر ثراء وتطوراً من الناحية الاقتصادية ولكنها تخضع لنظم ديكتاتورية.

ومن ناحية ثالثة فإن الاتجاه المتزايد في الدول الصناعية المتقدمة نحو ما يُسمى «بحكم التكنوقراط»، مع تزايد الاعتماد على الخبراء في مختلف مجالات الحياة السياسية، وعملية صنع القرارات، مثل سكرتارية مجلس الوزراء، ومستشاري الرئيس، ولجان التخطيط، هذا الاتجاه يثير العديد من التساؤلات حول مستقبل الديمقراطية في هذه الدول، لأن من مبادىء الديمقراطية الرقابة الشعبية على صانعي القرارات على الأقل، من خلال العملية الانتخابية، ووظائف المجلس النيابي. فكيف تتحقق هذه الرقابة في ظل التقدم التكنولوجي الذي تنتقل فيه عملية صنع القرارات من حيث الواقع إلى أيدي التكنوقراطيين؟ قد يشير البعض هنا إلى إمكانية تقليص قوة العناصر التكنوقراطية، أو تدعيم السلطة التشريعية، غير أن ذلك القول يظل غير ممكن في إطار التطورات المعاصرة. فطبيعة الاقتصاد الصناعي الديناميكي تتطلب التوسع في استخدام هذه العناصر التكنوقراطية، وإلا تأخرت عجلة التطور الاقتصادي في هذه الدول.

٢ ـ التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي

يقيم فريق آخر من أنصار مدرسة المؤشرات علاقة اضطرادية بين التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، على أساس أن المجتمع المتقدم تتوافر فيه الموارد والإمكانات الاقتصادية اللازمة لإشباع المطالب المادية للسكان، ومن ثم تزداد المساندة العامة للنظام السياسي وسياساته، فلا يصير هناك موضع لاحتمالات عدم الاستقرار السياسي. ومن الباحثين الذين عبّروا عن ذلك التصور «جون فيتش» و «مارتن نيدلر» و «ب. كترايت».

وجد «جون فيتش» John S. Fitch في دراسته للانقلابات في أمريكا اللاتينية أن نسبة الانقلابات العسكرية في سنوات التدهور الاقتصادي معبراً عنه بانخفاض متوسط دخل الفرد، بالمقارنة بسنوات الانتعاش الاقتصادي بلغت (١٥ : ٩) في الفترة ١٩٥١ ـ ١٩٦١، ومن هنا انتهى «فيتش» إلى القول بأن التقدم الاقتصادي لا بد وأن يقود إلى الاستقرار السياسي، أو على الأقل تقليل احتمالات عدم الاستقرار. (Fitch, 1975:185).

وأكـد «مـارتن نيـدلـر» Martin C. Needler على نفس الـدلالة، وأن كان قد اقتصر في تحليله للاستقرار السياسي على الاستقرار الحكومي، بينما اعتمد على مؤشر آخر للتقدم الاقتصادي بالإضافة إلى متـوسـط الـدخل الفردي، وهوذلك المؤشر المتعلق بمعدل العمر المتوقع. ففي دراسته للعلاقة بين التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، بالمعنى سالف الذكر، في دول امريكا اللاتينية العشرين، في الفـترة ١٩٣٥ ـ ١٩٦٤، انتهى «نيـدلـر» إلى أن (١٣) دولـة منهـا تأكـد بخصوصها صحة الافتراض القائل بأن الدول التي تتمتع بمستوى اقتصادي مرتفع تتمتع أيضاً بقدر أكبر من الاستقرار السياسي. كما انتهى إلى وجـود مثـل هذه العـلاقة بين التقدم الاقتصادي والمشاركة السياسية بمعنى التصويت في الانتخابات والاستفتاءات. (Needler, 1971:222-227).

وأشار «ب كترايت» P. Cutright في دراسته للعلاقة بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية معـبراً عنهـا بمؤشرات الدخل والتصنيع والتحضر، والتطور التعليمي والاتصالي في معظم دول العالم، في الفترة ١٩٤٠ ـ ١٩٦٠ عدا الدول الافريقية، إلى أن أكثر الدول تقدماً من الناحية الاقتصادية، هي أيضـاً أكثـر الـدول استقـراراً من الناحية السياسية. وبلغ معامل ارتباط «بيرسون» بين هذين المتغيرين (٠٫٨١) (Cutright, 1969 : 34-37).

تقـويـم

هناك عدة انتقادات يمكن أن نوجهها إلى التصور السابق في فرضه لعلاقة اضطرادية حتمية بين التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي، ولنتذكر بصفة خاصة الانتقادين التاليين[٢]:

١ ـ تجاهل أنصار هذا التصور لوجود متغير ثالث «وسيط» يؤثر في علاقة التقدم الاقتصادي بالاستقرار السياسي. ونعني بهذا المتغير مدى المساواة في توزيع القيم والموارد الاقتصادية في المجتمع، بمعنى وجـود أوعدم وجـود تفـاوت في توزيـع الثـروات والـدخـول والأراضي، وما يرتبط بها من أوضاع معيشيـة. يجب أن نتـذكـر أن فقـر المجتمـع ككل عادة ما لا يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي، ولكن التفـاوت الحـاد بين شرائـح المجتمع من حيث الأوضاع الاقتصادية، وبحيث يتجاور الغنى الفاحش والفقر المدقع، هو ما يفجر الاضطرابات وأعمال العنف المعبرة عن عدم الاستقرار السياسي.

٢ ـ تركيـز أنصـار هذا التصـور في تحليـل ظاهرة الاستقرار السياسي من عدمه، على متغير واحد، هو التقـدم الاقتصـادي أوعكسـه، لا يكفي لفهم هذه الظـاهـرة، التي هي بطبيعتهـا ظاهـرة معقدة ومـركبـة، وبحيث لا يمكن الإلمام بأسباب حدوثها دون متابعة العديد من العوامل والاعتبارات، مثـل طغيـان عنصـر الشبـاب على التكـوين السكـاني في المجتمعـات النـاميـة، التي توصف «بـالمجتمعـات الشـابـة» في ظل ما يتصف به الشبـاب من خصائص نفسية وسلوكية، كالحركية، والمثـاليـة، ورفض المهـادنة، ورفض الأوضاع القائمة، التمييز السياسي والاقتصادي والاجتماعي بين فئـات المجتمـع، عدم الانـدمـاج، ضعف المـؤسسـات السياسية والمشاركة السياسية، فساد القيادة السياسية . . الخ.

وبـدون إدخـال مثـل هذه العـوامل في تحليل ظاهرة عدم الاستقرار السياسي يصير من الصعوبة بمكان فهم هذه الظاهرة، وإلا كيف يمكن تفسير انهيار نظام الشاه في إيران رغم ضخامة الإمكانيات المادية والإيرادات النفطية؟ وكيف يمكن تفسير عدم تدخل العسكريين في دولة مثل الهند رغم أنها تقع خلف دول أخـرى كالـبرازيـل والارجنتـين من حيث المستـوى الاقتصـادي ـ وهي الدول التي أضحى تدخل العسكريين في السياسة من حقائق الحياة فيها؟

٣ ـ التقدم الاقتصادي والاندماج السياسي

يقيم بعض علماء السيـاسـة الأمريكيين علاقة اضطرادية مماثلة بين التقدم الاقتصادي والاندماج السياسي، ومنهم «سيمور مارتن ليبست» و «وجوزيف الدر».

أشـار ليبست S.M. Lipset في دراسـته للتـوتـرات العرقية والاثنية في العالم الثالث، إلى أن هذه التـوتـرات تعكس أوضـاع التخلف الاقتصـادي في دول العـالم الثالث، ومن ثم فإن التصنيع والتحضر والتطور الاتصالي، وانتشار التعليم، وارتفاع متوسط دخل الفرد، سوف يقلل من قوة الولاءات الضيقة الاثنية والعرقية، بل ويصير استيعاب الأقليات في هذه الدول هو النتيجة الحتمية للتقدم الاقتصادي. (Lipset, 1978:146).

النموذج الآخر في هذا الخصوص قدمه «جوزيف الدر» Joseph W. Elder الذي اهتم بدراسة تأثير الأوضاع الاقتصادية على معدل الولاء القومي. في عام ١٩٦٣ أجرى هذا الباحث دراسة ميدانية في الهند على (٣٠٠) أسرة تم اختيارها عشوائيا من ولاية بالشمال، وأخرى بالجنوب، مع مراعاة تمثيل المناطق الحضرية، والريفية، والمستويات التعليمية، والأوضاع المادية. وبالاعتماد على أسلوب المقابلة في جمع البيـانـات وجـد اختـلافات كبيرة في الإجابات التي حصل عليها عن الاسئلة المثارة والتي كانت تتمـركـز حول اتجـاهـات الأفـراد نحو الحكومة المركزية والنظام السياسي. وانتهى الباحث إلى أن هذه الاختـلافـات نتيجـة للتأثـيرات الاقتصـادية، فبالنسبة للتعليم لم يتجاوز معدل الولاء القومي للأميين (١٢٪) مقـابـل (١٨٪) لذوي الشهـادات الثانوية ومثلها لذوي التعليم الجامعي، ووجد نفس الدلالة بالنسبة للتحضر ومستوى الدخل ومن هنا انتهى إلى القول بأن التقدم الاقتصادي هو وحده القادر على تحقيق الاندماج. (Elder, 1964: 77-82).

تقـويـم

يعكس التصـور السـابق قصوراً واضحاً في فهم طبيعة العلاقة بين التقدم الاقتصادي والاندماج السياسي. صحيح أن التقدم الاقتصادي له أهميته في تحقيق الاندماج، إلا أنه لا يجوز النظر إلى التقدم الاقتصـادي على أنـه يمثـل السبب، والانـدماج السياسي على أنه يمثل النتيجة، وإلا كيف نفسر ما تعـاني منـه بعض الـدول المتقـدمة اقتصاديا مثل الولايات المتحدة وفرنسا وإسبانيا من صراعات داخلية تعبر عن عدم الاندماج؟

الواقع أن التقدم الاقتصادي يصير عنصراً هاماً في تحقيق الاندماج السياسي ، وتجاوز الصراعات الداخلية النابعة من الاختلافات الدينية والعرقية واللغوية ، متى اقترن هذا التقدم بالعدالة في توزيع ثمار التنمية الاقتصادية على مختلف الجماعات في المجتمع ، وبحيث يتم سد الفجوة في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية بين مناطق تمركز هذه الجماعات . ومن ناحية ثانية فإن تحقيق الاندماج السياسي يساعد على التخلص من حالة التخلف الاقتصادي ، وهنا نجد انفسنا إزاء مفهوم التكتل القومي في مواجهة التخلف بما تقتضيه تلك المواجهة من اندماج بين مختلف الجماعات في المجتمع ، وتجاوز ما بينها من اختلافات وصراعات ثانوية ، واندماج بين المجتمع المحكوم بمختلف جماعاته ، وبين القيادة السياسية الحاكمة .

وخلاصة القول ان العلاقة بين التقدم الاقتصادي والاندماج السياسي هي علاقة تفاعلية ، أساسها التأثير والتأثر، وليست تبعية الاندماج السياسي للتقدم الاقتصادي كما يزعم أنصار مدرسة المؤشرات .

وننتقل الآن إلى متابعة التصور الآخر الذي يطغى على الفكر الأمريكي في سعيه لتأكيد سيطرة المتغير الاقتصادي على التطور السياسي باسم «نظريات مراحل النمو» .

ثانيا : نظريات مراحل النمو والمحدد الاقتصادي للتطور

تقوم هذه النظريات على أساس التفسير الاقتصادي للتطور ، ومن أشهرها نظرية «والت روستو» و «أورجانسكي» و «بندكس» .

زعم « والت روستو » «W.W. Rostow» في مؤلفه الصادر عام ١٩٦٦ بعنوان «مراحل النمو الاقتصادي : بيان غير شيوعي» أنه بصدد تقديم تفسير تاريخي جديد للتطور ، يختلف عن التفسير الماركسي ، ويصلح للإلمام بالتطورات التي مرت بها كافة الدول في الماضي ، وما تعاني منه في الحاضر ، وما يجب أن تسعى إليه في المستقبل . وحدد المرحلة النهائية للتطور بالرأسمالية المتطورة «مجتمع الاستهلاك الجماهيري» وليس بالمجتمع الشيوعي اللاطبقي (Rostow, 1966: 145) . رغم ذلك فإن «روستو» يلتقي مع «كارل ماركس» ليس فقط في تأكيد سيطرة المتغير الاقتصادي ، ولكن أيضا في تحديد مراحل حتمية للتطور وهي :

١ ـ مرحلة المجتمع التقليدي ، أو ما يُسمى «بمرحلة مجتمعات ما قبل عصر نيوتن» ، وتتصف بانخفاض دخل الفرد ، وطغيان النشاط الزراعي ، وتخلف وسائل الانتاج ، وجمود وتحجر القيم . وقد تتعرض هذه المجتمعات لتغيرات محدودة ، إما نتيجة لحدوث تغيرات بيئية ، أو نتيجة للتوصل بطريق الصدفة إلى بعض الابتكارات .

٢ ـ مرحلة التهيؤ للانطلاق ، وهي مرحلة انتقالية لا بد أن تتوافر فيها للمجتمع ظروف وعوامل معينة ، تعده للانطلاق الصناعي ، مثل زيادة الاستثمار في الخدمات والمرافق الأساسية ، وانشاء المشروعات الصناعية ، والتوسع في التعليم ، وتغيير اتجاهات الأفراد بخصوص الإنجاب . . . . الخ

٣ ـ مرحلة الانطلاق (الاقلاع) ، ويصل إليها المجتمع متى تغلب على كافة عقبات النمو الاقتصادي ، ومما يساعد على تحقيق الانطلاق الصناعي ، التقدم التكنولوجي والاستثمارات الضخمة .

٤ ـ مرحلة الاتجاه نحو النضج التكنولوجي ، وفيها يشهد المجتمع حدوث تغيرات هامة في هيكل القوى العاملة وتوزيعها على القطاعات الانتاجية ، وفي مستويات الكفاءة والأجور ، وتظهر طبقة المنظمين الاكفاء .

٥ ـ مرحلة الاستهلاك الجماهيري الواسع ، وتتصف بدعم سلطات الدولة وهيبتها ، والوصول إلى مستويات استهلاكية أعلى مما هو مطلوب ، لإشباع الحاجات الضرورية ، وفي هذه المرحلة تتحقق المشاركة السياسية الكاملة .

ويتضح من ذلك أن «روستو» اعتبر العنصر المحدد للتطور هو المتغير الاقتصادي ، أو بعبارة أخرى خصائص الهيكل الاقتصادي والتكنولوجي في كل مرحلة من مراحل التطور . وأشار «روستو» إلى أن المجتمعات المتخلفة لا تزال أسيرة المرحلة الأولى «مرحلة المجتمع التقليدي» ، ولم تتوفر لها حتى الآن الظروف اللازمة للانطلاق ، على عكس الدول الغربية وخاصة الانجلو ـ سكسونية ، والتي اجتازت مراحل متطورة على طريق النمو الاقتصادي ، واضحت تعبر بوضوح عن مفهوم التنمية السياسية ، بمعنى أنها نجحت في تطوير أشكال مستحدثة معقدة من نظم الحكم والسياسة ، والنظم الاجتماعية القادرة على مقابلة الحاجة إلى استيعاب رؤوس الأموال والتكنولوجيا الحديثة ، وذلك رغم أن هذه المجتمعات المتقدمة كانت متخلفة في الماضي ، ولكن توفرت لها ظروف الانطلاق ، ومن ثم فإن على المجتمعات المتخلفة في الوقت الراهن ألا تقلق على مستقبلها ، لأنها سوف تصير متقدمة في لحظة ما من لحظات المستقبل ، ولكن عليها حتى تتوافر لها ظروف الانطلاق أن تسلك نفس الطريق «الرأسمالي» الذي اتبعته من قبل المجتمعات الغربية المتقدمة . وبعبارة أخرى فإن المجتمعات المتقدمة (الغربية) في العالم المعاصر ، تقدم للمجتمعات المتخلفة الصورة التي سوف تكون عليها هذه الأخيرة في المستقبل (Rostow, 1971: 2-5) .

عبر عن نفس «التصور» «أورجانسكي» في مؤلفه «مراحل التنمية السياسية» الصادر عام ١٩٦٥ ، حيث زعم أنه بصدد تقديم نظرية تفسر تطور الأمم ، وعملية بناء الأمة منذ بدايتها في القرن السادس عشر في أوروبا وفي القرن الثامن عشر في أمريكا ، ومتابعة خبرات المستعمرات ، وظهور الدول الجديدة في آسيا وافريقيا ، ونضال الدول من أجل التصنيع حتى المرحلة التي وصلت إليها في

العالم المعاصر والمرحلة المتوقع بلوغها في المستقبل . وحدد أورجانسكي أربع مراحل للتطور هي : (Organski:, 1965: 7-15)

١ ـ مرحلة التوحيد الأولى ، بدأت في غرب أوروبا في القرن السادس عشر ، وتنتهي مع تحقيق ما يسميه «روستو» «بالانطلاق» . وبدون التحديث الاقتصادي لا يمكن اجتياز هذه المرحلة والتي يجب أن تتحقق في الدول الجديدة ليس فقط على المستوى السياسي «الاندماج السياسي» ولكن أيضا على المستوى الاقتصادي بمعنى خلق الترابط والتكامل بين أجزاء الدولة اقتصادياً وقطاعات الانتاج والعاملين بها .

٢ ـ مرحلة التصنيع ، وفيها تصل طبقة جديدة إلى السلطة ، مع بناء نظام اقتصادي جديد وتحقيق الاندماج الكلي . وقد ارتبطت بهذه المرحلة ثلاثة نظم للحكم عرفتها الدول المتقدمة : النظم البورجوازية الديمقراطية الغربية ، والستالينية الشيوعية في الاتحاد السوفييتي ، والفاشية في إيطالية . وعلى الدول الجديدة ـ متى انتهت من مرحلة التوحيد الأولى أن تأخذ بأي من هذه النظم أو توليفة منها حتى تنتقل إلى مرحلة التصنيع .

٣ ـ مرحلة الرفاهة القومية ، وفيها تظهر ـ نتيجة للتغيرات الاقتصادية وظاهرة المجتمع الجماهيري ـ الحاجة إلى تدخل الحكومة للحفاظ على تقدم الاقتصاد القومي ، واتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق الرفاهة للمواطن العادي ، وهذه المرحلة تعيشها الآن كافة الدول الصناعية الغربية .

٤ ـ مرحلة الوفرة ، وهي مرحلة سوف تؤدي إليها ثورة صناعية جديدة هي «الآلية» Automation القائمة على الابتكارات التكنولوجية الحديثة ونظم الميكنة الآلية ، وسوف يرتبط بتركيز القوة الاقتصادية في عدد محدود من المشروعات الاحتكارية العملاقة تركيز مماثل للقوة السياسية ، وسوف يزيد دور الحكومة في توجيه الاقتصاد ، ولن يأخذ ذلك الدور في الدول الغربية شكل الملكية العامة لكافة وسائل الانتاج ، ولكن سوف يأخذ شكلا مختلطا يجمع بين المشروعات الخاصة والحكومية . هذه المرحلة لم تبلغها أي دولة حتى اليوم ، ولكن أقرب الدول إليها الولايات المتحدة ومعظم دول أوروبا الغربية .

ويجعل «أورجانسكي» من المتغير الاقتصادي المحدد الرئيسي للتطور حيث التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية هي القوى الدافعة للانتقال من مرحلة إلى أخرى ، وهو يلتقي في هذا الصدد مع «روستو» ، ويلتقي معه في ناحية ثانية عندما يذكر «أن مشاهدة الدول الجديدة وهي تصارع مشكلاتها في الواقع المعاصر ، تعيد إلى الأذهان ذكريات الماضي بالنسبة للدول المتقدمة ، عندما كانت في المراحل ذاتها التي توجد فيها الآن الدول الجديدة» (Organski, 1965: 4) وعبر عن نفس التصور «ر . بندكس» R. Bendix في مقالة له بعنوان : «ما هو التحديث ؟» ، حيث ذكر أن التحديث هو نمط التغيير الاقتصادي ، وما أدى إليه من تغيير سياسي في المجتمعات الغربية المتقدمة ، التي وصفها «بالمجتمعات الرائدة» لأنها تقدم للمجتمعات المتخلفة «التابعة» النموذج المثالي الذي اطلق عليه اسم «المجتمع المرجعي» «Reference Society» (Bendix, 1970: 11) .

تقـويـم

رغم ما تحظى به نظريات مراحل النمو من انتشار واسع بفضل الدعاية الأمريكية ، إلا أن هناك عدة انتقادات يمكن توجيهها لهذه النظريات ومن ذلك ما يلي :

١ ـ ان هذه النظريات تمثل منطلقا تعتمد عليه السياسة الأمريكية في غزوها الفكري للدول النامية ، فهي تعكس تحيزاً واضحاً للخبرات الإنمائية الغربية وخاصة الخبرة الأمريكية ، وتتجاهل التراث الحضاري لبعض الدول النامية مثل الدول العربية والدول الآسيوية . هذه النظريات عندما تربط التقدم بالنماذج الغربية وحدها ، وبحيث يصير على الدول النامية إن أرادت الانتقال من المرحلة التقليدية الراهنة المعبرة عن التخلف ، إلى المراحل اللاحقة المعبرة عن التطور ، أن تسلك نفس الطريق الذي سبق وأن قطعته الدول الغربية الرأسمالية ، إنما تفرض على هذه الدول النامية ضرورة الانسلاخ الكامل عن قيمها الحضارية والتراثية ، وأن تصير مجرد «قردة» لا وظيفة لها سوى محاكاة النماذج الغربية والأمريكية في التنمية الاقتصادية والسياسية ، والتي هي وحدها تمثل الكمال ، كما يزعم أصحاب نظريات مراحل النمو .

٢ ـ إن هذه النظريات ، ورغم ادعاء أصحابها تقديم تفسير تاريخي للتطور ، تظل غير تاريخية ، فهي تتجاهل التطورات التاريخية المعروفة والتي شهدت قيام القوى الاستعمارية الغربية بنهب موارد بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية ؛ وهو ما يمثل عاملا هاماً في تخلف هذه البلدان ، كما أنها تتجاهل دور الدول المتقدمة الغربية في استنزاف الفائض الاقتصادي لهذه البلدان ، في مرحلة ما بعد الاستقلال ، من خلال آليات التبادل التجاري غير المتكافيء ، وعمليات نقل التكنولوجيا والشركات متعددة الجنسية .

وخلاصة القول إن نظريات مراحل النمو تلتقي مع مدرسة المؤشرات في تأكيد سيطرة المتغير الاقتصادي ، الأمر الذي يعكس طغيان المادية على الفكر التنموي الأمريكي ، ويؤكد نفس الدلالة تحليل اتجاه آخر يغمر هذا الفكر الأمريكي ، ويقوم على اخضاع الظاهرة السياسية للمفاهيم الاقتصادية .

ثالثا : إخضاع تحليل الظاهرة السياسية للمفاهيم الاقتصادية

يقوم العديد من علماء السياسة الأمريكيين بنقل بعض المفاهيم من نطاق التحليل الاقتصادي إلى ميدان التحليل السياسي ويفرضون على الظاهرة السياسية الخضوع لهذه المفاهيم والتي من أهمها : التوازن ، التبادل والعقلانية .

١ ـ مفهوم التوازن

يدافع الفكر الأمريكي عن مفهوم التوازن ، ويجعل منه أساس تحليل الظاهرة السياسية ، من

أجل تقديم نموذج فكري بديل للنظرية الماركسية . وهناك اتجاهات متنوعة في الفكر الأمريكي ، تنطلق من مفهوم التوازن ، وأكثرها انتشاراً ذلك الاتجاه الذي يقوم على تطبيق الفكرة الأساسية لمذهب الفردية الاقتصادية ، في نطاق تحليل الظاهرة السياسية . فالنظرية الكلاسيكية الاقتصادية تجعل منطلقها الأساسي في تفسير القرار الاقتصادي ، هو قانون العرض والطلب ، بنتائجه المعروفة بخصوص الثمن . فالعرض يسعى للتوافق مع الطلب والعكس صحيح ، مما يحدث حركات تذبذبية للثمن بين الارتفاع والانخفاض ، وبالتالي كمية العرض وكمية الطلب ، وبحيث أنه عند نقطة توازن معينة لا يصير من مصلحة المنتج أو المستهلك تعديل موقفه ، لا بزيادة العرض أو الطلب . نفس الفكرة يمكن تطبيقها على العلاقة السياسية حيث تصير الحكومة بائعا يميل إلى الاحتكار المطلق للسوق ، مما يجعل العملية السياسية نوعاً من التوازن الحركي الذي لا يختلف كثيراً عن التوازن الاقتصادي التلقائي بالمعنى المذكور .

ومن العلماء الأمريكيين الذين يأخذون بمفهوم التوازن في تحليل الظاهرة السياسية «روبرت ابرامز» «Robert Abrams» الذي أشار في مؤلفه الصادر عام ١٩٨٠ بعنوان «أسس التحليل السياسي : مقدمة في نظرية الاختيار الجماعي» إلى أن العنصر الأساسي في النظام الديمقراطي ، هو عملية تجميع التفضيلات والاختيارات الفردية بخصوص المشكلات المثارة في سياسة عامة . ولما كانت الفردية الاقتصادية لا تنفصل عن الفردية السياسية ، فإن عملية تجميع هذه الاختيارات في سياسة عامة ، عن طريق الانتخابات والأنشطة الحزبية ، تخضع لنفس المنطق الذي يحدث به التوازن التلقائي في المجال الاقتصادي ، بين قوى العرض والطلب ، من خلال تذبذبات الأسعار ارتفاعاً وانخفاضاً . ومن هنا تصير نقطة التوازن في الحياة السياسية ، هي تلك الوضعية التي تضمن اجتذاب الحزب السياسي لأغلبية الأصوات ، والفوز في الانتخابات . وهي أيضا الوضعية التي لا يصير للناخبين أية مصلحة في تغييرها ، لأنها تحقق لهم أقصى منفعة . (Abrams, 1980: 171)

تقويم

هناك عدة صعوبات تواجه تطبيق مفهوم التوازن بالمعنى المذكور في نطاق تحليل الظاهرة السياسية ، ومنها ما يلي : (ربيع : ١٩٧٢ - ١٩٧٣ : ٣٣ - ٣٥) .

١ - الصعوبة الأولى تنبع من الطبيعة الحركية للظاهرة السياسية ، وبحيث أن أي تفسير لها لا يستند إلى مبدأ الديناميكية لا يمكن أن يُقدر له النجاح ، بينما تفترض نظرية التوازن ، المنافسة الكاملة ، بحيث تفرض تلك النتائج المطلقة ، حيث يمتنع الطرفان (المنتج والمستهلك) عن إحداث أي تغيير في الموقف . ألا يعني ذلك جعل متغير الحركة السياسية عنصراً واحداً ؟ وهل يمكن أن نتصور الوجود السياسي ولا يتحكم فيه سوى متغير واحد ؟ وأين العلمية في ذلك التصوير «الساذج» للسلطة الحاكمة على أنها بائع يسعى لتحقيق احتكار مطلق للسوق السياسية ؟

٢ - الصعوبة الثانية تنبع من الطبيعة المعقدة المركبة للظاهرة السياسية ، فإذا كانت الظاهرة الاقتصادية

يمكن تحويلها إلى ثلاثة متغيرات هي ، العرض والطلب والثمن ، فإن الظاهرة السياسية بحكم تعقيدها وتركيبها لا يمكن تحويلها إلى مثل هذا العدد المحدود من المتغيرات . هذه الظاهرة السياسية تحتضن ثلاث مجموعات من المقومات : المادية ، والهيكلية النظامية ، والمعنوية ، وكل مجموعة من هذه المجموعات تضم العديد من العناصر والمتغيرات ، وبعبارة أخرى فإن الظاهرة الاقتصادية أقل تعقيداً من الظاهرة السياسية . ويكفي أن نذكر في هذا الخصوص أن السلوك الاقتصادي هو سلوك بسيط ، أو تحرك يؤدي إلى الاشباع ، بينما السلوك السياسي يتصف بالتعقيد ، وتعدد وتداخل الأبعاد والآثار ، والتغير بمرور الزمن ، مما يصعب معه التنبؤ . كما لا يمكن فصل السلوك السياسي عن القيم السياسية ، التي هي المقومات المعنوية للوجود السياسي ، وإعطائه ذلك الطابع الاقتصادي البحت .

٣ ـ الصعوبة الثالثة تتعلق بعملية التحويل الكمّي ، فالظاهرة السياسية بحكم طبيعتها ترفض هذه العملية ، وحتى إذا أضحى هذا التحويل الكمّي ممكنا بالنسبة لبعض تطبيقات هذه الظاهرة وعناصرها الجزئية ، مثل الرأي العام الذي يمكن إخضاعه للقياس ، إلا أن مثل هذا القياس يظل تجريبياً وليس حقيقياً . مثل هذه الصعوبة غير مثارة بصدد الظاهرة الاقتصادية ، حيث لا يكاد يوجد من بين عناصرها وتطبيقاتها ما يأبى الخضوع لعملية التحويل الكمي : العرض ، الطلب ، الثمن ، الدخل ، البطالة ، والتشغيل . . . الخ

٤ ـ الصعوبة الرابعة تنبع من تطور الفكر الاقتصادي المعاصر ، الذي لم يعد يقبل نظرية التوازن التلقائي ، فعملية تذبذب الأثمان لا تحقق دائماً التوازن ، فضلاً عن تدخل عوامل عديدة ـ منها العامل النفسي ـ تمنع المنافسة الكاملة . كما أن هذا التوازن مصطنع ، فما يجب البحث عنه هو التوازن الاجتماعي ، وصياغة هذا التوازن بهذا الشكل لا تدخل في الاعتبار سوى التفسير الجامد ، الذي لا يهتم بالتغيرات التي يفرضها الزمن . إن هذه النظرية كانت صالحة في الاقتصاد الحر ، حيث كان رب العمل هو الوحدة التي يتمركز حولها النشاط الاقتصادي ، ولكن في الاقتصاد المعاصر ، المخطط ، لم يعد من الممكن جعل هذه النظرية أساس تفسير الحياة الاقتصادية . أضف إلى ذلك أن الفكر الاقتصادي يرى في مفهوم التوازن مجرد إطار لتحليل وفهم الحياة الاقتصادية ، وليس قانوناً مطلقاً لتفسير طبيعة وتطور الظاهرة الاقتصادية ، فلماذا يصر الفكر الأمريكي على نقل هذا المفهوم إلى نطاق التحليل السياسي وجعله أساس تقديم نظرية كاملة حول بناء السلطة والوجود السياسي ؟ سوف نرى في نهاية هذه الدراسة أن أحد أسباب ذلك اعتماد السياسة الأمريكية على مفهوم التوازن لتبرير مثالية النظام الأمريكي ـ وهو ما يخدم هذه السياسة في غزوها الفكري للعالم الثالث .

٢ ـ مفهوم التبادل

بالإضافة إلى مفهوم التوازن ، نجد مفهوماً ثانياً يغمر الفكر التنموي الأمريكي ، وهو مفهوم التبادل الذي يحاول بعض العلماء الأمريكيين أن يجعلوا منه نظرية لتفسير الوجود السياسي .

ومن أشهر هؤلاء العلماء «كوري» و«ويد» R.L. Curry & L.L.Wade اللذين ذكرا ، في مؤلفهما الصادر عام ١٩٦٨ بعنوان «نظرية التبادل السياسي» ، أن العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم تماثل العلاقة الاقتصادية بين البائع والمشتري لأن أساسها واحد وهو مفهوم التبادل . العملية السياسية لا تختلف عن التعامل الاقتصادي ، ففي السوق يقدم الأفراد سلعاً وخدمات مقابل الحصول على أشياء أخرى ، ونفس المنطق تخضع له العملية السياسية ، فالأخيرة نظام معقد من القرارات وصانعي القرارات والجماهير ، وأي قرار سياسي لا بد وأن يتضمن عنصر التبادل ، بمعنى أن على الفرد سواء أكان حاكماً أو محكوماً أن يقدم شيئاً ما حتى يحصل على شيء آخر ، أي عليه أن يتحمل تكلفة معينة ليحصل على عائد معين . وبهذا المعنى فإن صانع القرار هو من يشارك في عملية التخصيص السلطوي للعوائد والأعباء في المجتمع ، وتتمثل العوائد التي يحصل عليها في القوة السياسية والاقتصادية والمكانة والهيبة ، بينما تتمثل التكاليف التي يتحملها في الوقت والطاقة والأموال التي ينفقها في نضاله من أجل الوصول إلى السلطة ، وهو دائما في قراراته يوازن بين التكاليف والعوائد ، ويظل دائما ـ بافتراض عقلانيته ورشده ـ باحثاً عن صالحه الخاص (Curry and Wade, 1968: 10-30) . التبادل السياسي بهذا المعنى يعبر عن علاقة يتم فيها تبادل المزايا بين المشاركين في عملية صنع القرارات ، رغم تعارض الأهداف والمصالح ، فالبائع السياسي ـ أي صانع القرار ـ يريد ثمناً أو عائداً مرتفعاً ، بينما المشتري السياسي ـ أي المواطن العادي ـ يبغي ثمناً منخفضاً ، غير أن المساومة بين الطرفين عادة ما تنتهي إلى قبول معدلات للتبادل يرضى بها الطرفان . ومن هنا يتضمن التبادل السياسي المفاهيم الأربعة التالية : (Curry and Wade, 1968: IX-X)

١ ـ مفهوم السوق ، بمعنى الميدان الذي يتم فيه التبادل السياسي ، مثل الأبنية السياسية والإدارية . والأسواق السياسية ، كالأسواق الاقتصادية ، إما أن تكون تنافسية أو شبه تنافسية أو احتكارية .

٢ ـ مفهوم القوة ، ويتعلق بالقدرة على تقليل عدد البدائل التي من بينها يختار الطرف الآخر ، وبحيث يمكن للطرف الأول أن يفرض على الآخر قبول التبادل وفقاً لمعدلات معينة .

٣ ـ التحويل ، بمعنى عملية تحويل الموارد السياسية (المدخلات) إلى سياسات وقرارات (مخرجات) .

٤ ـ التوزيع ويعني عملية تخصيص وتوزيع السياسات والقرارات على أصحاب هذه الموارد .

تقويم

الواقع أن مثل هذه المحاولات التي تجعل من مفهوم التبادل منطلقها الأساسي في تفسير الوجود السياسي تقع في نفس الخطأ الذي تتردى فيه المحاولات الأخرى التي تنطلق من مفهوم التوازن ، أي إهمال الاختلاف الحاد بين طبيعة الظاهرة الاقتصادية وطبيعة الظاهرة السياسية .

ومن ناحيـة ثانيـة ، يلتقي أنصـار التبـادل السيـاسي مع دعاة التوازن ، حول محور ثابت أساسه الـدفـاع عن النمـوذج الأمريكي للممارسة السياسية ، وتقديم هذا النموذج إلى الدول النامية على أنه قمـة المثـاليـة والكـمال . هذه النـاحيـة سنتعرض لها بعد تحليل مفهوم ثالث يطغى على الفكر التنموي الأمريكي وهو مفهوم العقلانية .

٣ ـ مفهوم العقلانية

ينطلق العديد من علماء السياسة الأمريكيين في تحليلهم للظاهرة السياسية من مفهوم العقلانية ، على أسـاس أن هذا المفهـوم يخضـع له سواء السلوك الاقتصادي ، أو السلوك السياسي . فالفرد سواء أكان حاكماً أم محكوماً ، تماماً كالمنتج أو المستهلك عندما يختار في أي موقف من بين البدائل المتاحة ، فإنه يوازن بين تكلفة وعائد كل بديل ، ثم يختار البديل الأكثر عائداً ومنفعة ، والأقل تكلفة وتضحية . ومن هؤلاء العلماء يمكن أن نشير إلى «انتوني داونز» و«نورمان فروهلش» و«جوي أوبنهيمر» .

حلل «انتـوني داونـز» A. Downs في مؤلفـه الصـادر عام ١٩٥٧ بعنـوان «النظـريـة الاقتصادية للديمقـراطيـة» ، العمليـة السياسية من منطلق نموذج التصويت العقلاني ، وطبقاً لهذا النموذج يصير النظـام السيـاسي تعبيراً عن العلاقة بين الناخبين والأحزاب السياسية ، ويتصف الطرفان بالعقلانية ، بمعنى البحث عن تضخيم المنفعة . وبالنسبة للناخبين لا يصير أمامهم سوى أحد بديلين : التصويت من عدمـه ، ويتحـدد تفضيلهم ودعمهم لحزب معـين على أساس ما يتوقعون الحصول عليه من منافع من هذا الحزب في حالة وصوله إلى السلطة ، أما الاحزاب السياسية فإنها تمثل في الحقيقة مجموعات من الأفـراد تشـارك في نفس الأهـداف ، وتسعى إلى السلطـة من أجـل الحصول على ما يرتبط بها من قوة وثروة ومكانة ونفوذ . هذا النموذج مألوف في النظم الديمقراطية الغربية ، حيث يقرر الأفراد الناخبون التصـويت من عدمـه لصـالـح حزب معـين ، وفي نفس الـوقت تحاول الأحـزاب معـرفـة تفضيـلات النـاخبـين ، وتسعى لاجتـذاب أصواتهم . ويستند هذا النموذج إلى افتراضين : توافر المعلومات عن البـدائـل والتفضيـلات بالنسبـة للنـاخبين والأحزاب ، ثبات تفضيلات الناخبين وقدرة الأحزاب على تنويع أوضاعها في حدود معينة(٣) .

عبر عن نفس المفهوم «نورمان فروهلش» N. Frohlich و«جوي أوبنهيمر» J. Oppenheimer في مؤلفهـما «الاقتصـاد السيـاسي الحديث» الصادر عام ١٩٧٨ ، حيث أشارا إلى أن الديمقراطية هي مجمـوعـة القواعد التي تحكم صنع القرارات العامة ، وهذه القواعد تحدد اختيارات الجماعة السياسية ، والموارد ، وتوزيعها بين فئات الجماعة ، وكيفية تجميع هذه الاختيارات ، وتخصيص تلك الموارد من أجل التـوصـل إلى القـرارات . ويصـير النظام الانتخابي عنصراً رئيسياً في العملية الديمقراطية ، لأن هذا النظـام يسمـح بخلق الـتـرابـط بين اختيارات وأحكام وتقويمات الأفراد من أجل التوصل إلى القرارات العـامـة . وتحكم العملية الانتخابية المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالعقلانية : الموارد والتكلفة والعائد . وعنـدمـا يختـار النـاخب بين التصويت من عدمه لصالح مرشح حزب معين دون غيره ، فإنه يقارن بين العـائـد الـذي يتـوقع الحصول عليه ، وهذا هوجوهر العقلانية في السلوك الانتخابي ، وقد يكون هذا العائد عاجلا يتمثل في حصول الناخب على مقابل معين من المرشح حتى يصوت لصالحه ، وقد يكون

هذا العائد آجلا بمعنى توقع الناخب الاستفادة من تطبيق برنامج الحزب الذي ساانده في حالة وصول الحزب إلى السلطة . (Frohlich and Oppenheimer, 1978: 91-99)

تقـــويـــم

تواجـه محاولـة العلماء الأمريكيين لتطوير نموذج عقلاني للسلوك السياسي عدة صعوبات حددها العالمان الأمريكيان «مونت بالمر» Monte Palmer و«لاري ستير ن» Larry Stern في خمس صعوبات أساسية هي : (Palmer and Stern, 1979: 107-110)

١ ـ عدم وجود تعريف عام مقبول لمفهوم العقلانية .
٢ ـ عدم توضيـح ما إذا كان التعـامـل مع العقـلانيـة سيتم على أسـاس أنها افتراض ، أو أنها منطلق لتطوير نموذج .
٣ ـ صعوبة التحويل الكمي والقياس الدقيق للمفاهيم المرتبطة بالعقلانية ، مثل المنفعة ، والتكلفة ، والمعلومات ، والمخاطرة ، وعدم التأكد .
٤ ـ القـرارات السيـاسيـة على عكس القـرارات الاقتصادية أكثر عرضة لعدم العقلانية ، نتيجة لعدة عوامل منها نقص المعلومات في الحياة السياسية ـ بما يعنيه ذلك من غموض واضطراب .
٥ ـ صعـوبـة الجمـع بين المنـافع المختلفة للأفراد في مقياس عام موحد للمنفعة الاجتماعية التي يسمح تحديدها لصانعي القرارات بإصدار قرارات عقلانية .

وبـالاضـافـة إلى هذه الصعوبات ، فإن مفهوم العقلانية يستخدم ـ كما سنرى ـ في عملية الغزو الفكري الأمريكي للدول النامية .

رابعا : تطويع النظرة المادية الأمريكية في التنمية لمنطق الغزو الفكري للدول النامية

يتضـح من التحليـل السـابق لبعض الكتـابـات السيـاسية الأمريكية في موضوع التنمية ، وهي الكتابات التي تطغى عليها النزعة المادية ، أنها تدور بشكل أو بآخر حول المحاور التالية :

١ ـ التنميـة تعني السعي نحـو التقـدم الاقتصـادي واليسـر المـادي ، وهي لا يمكن ان تتحقق إلا من منطلقات اقتصادية ، وعلى نفس المنوال الذي تمت به في الدول الغربية .
٢ ـ التنميـة الاقتصـادية لا بد وأن تقود بالضرورة إلى الديمقراطية ، والمشاركة السياسية ، والاستقرار السياسي ، والاندماج السياسي .
٣ ـ التنميـة لا تعـدو أن تكـون محاولـة مستمـرة للاقـتراب من النماذج الغربية في التعامل السياسي ، والتطوير الاقتصادي ، لأنها ـ وخاصة النموذج الأمريكي ـ تعبر عن الكمال والتفوق .

هذه المفاهيم الثلاثة تستخدمها الولايات المتحدة في غزوها الفكري للدول النامية لإعادة تشكيل الطابع القومي لهذه الدول ، وتحطيم ذاتها القومية ، وتعميق انفصال واقعها الراهن عن جذورها الحضارية والتراثية ، ومنعها من تشكيل أي قوة تهدد الهيمنة الأمريكية ، ولنتذكر في هذا الصدد ما يلي :

١ ـ افتراض أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا من منطلقات اقتصادية ، وهو ما تؤكد عليه نظريات مراحل النمو ، وخاصة نظرية «روستو» ، وحيث التضخم السكاني عقبة تعترض النمو والانطلاق الاقتصادي ، هذا الافتراض توظفه بمهارة السياسة الأمريكية من أجل منع الزيادة السكانية في المجتمعات النامية من الإخلال بالتوازن الديموغرافي بين شعوب الدول المتقدمة (البيضاء) ، وشعوب المجتمعات النامية (الملونة) ، ومن هنا نفهم سبب اهتمام الولايات المتحدة بتشجيع برامج ضبط النسل وتنظيم الأسرة في المجتمعات النامية بحجة أن الانفجارات السكانية في هذه المجتمعات وما تشهده العديد منها من مجاعات سوف تقود البشرية إلى الفناء . ويجب أن نتذكر ، في إطار هذه الحجة التي تندرج في إطار «المالتسية الجديدة» ، نظرية شهيرة يتبناها العديد من العلماء والساسة في الولايات المتحدة وغيرها من الدول الغربية ، ونعني بها نظرية «قارب النجاة» والتي يدافع عنها «جاريت هاردن» و«جوزيف فليتشر» و«فيليب باكستر» وغيرهم . ويتلخص مضمون هذه النظرية في أن الشعوب المتقدمة «البيضاء» تعيش في قارب نجاة آمنة من الجوع الذي تغرق في بحره الشعوب الأخرى المتخلفة «الملونة» ، وإذا ما سمحت الشعوب المتقدمة للشعوب المتخلفة بالتشبث بالقارب والصعود إلى سطحه بدافع الشفقة فسوف يغرق القارب لا محالة ، وبالتالي فإن الشعوب المتقدمة ما لم تفرض على الشعوب المتخلفة ضوابط صارمة للحد من تضخمها السكاني ، فإن السكان الذين قد تنقذ حياتهم في اللحظة الراهنة بدافع الشفقة سيكون ثمن إنقاذهم خسارة فادحة من الأحياء في الأجيال القادمة ، ومن ثم فإن هؤلاء «الغرقى» يجب تقسيمهم ـ كما لو كانوا جرحى حرب ـ إلى ثلاث مجموعات : مجموعة لا أمل في إنقاذهما مهما حصلت على معونات . مجموعة ثانية قد تُقدر لها فرصة الحياة والنجاة إذا ما قبلت الخضوع للعلاج بشكل معين وبطريقة مناسبة . ومجموعة ثالثة يمكنها الاعتناء بنفسها والانتظار إلى فترة لاحقة . ومن منطلق هذا التقسيم يجب أن يقدم العون أساساً إلى المجموعة الثانية ، مع ملاحظة أن عبارة «الطريقة المناسبة» سالفة الذكر تعني امتثال هذه المجموعة لتوجيهات من يقدم لها العون . ومن التعبيرات السياسية العملية لهذه النظرية مشروع القانون الذي ناقشه الكونجرس الأمريكي في ربيع ١٩٧٥ بشأن منع معونات الغذاء الأمريكية عن الدول المتخلفة التي تفشل في تخفيض معدلات نموها السكاني . (Lean, 1978: 315-316) .

٢ ـ ترتبط بهذا الافتراض فكرة تروج لها السياسة الأمريكية ، ومؤداها أن الدول النامية ستظل أسيرة للتخلف أو ما يسمى «بالمرحلة التقليدية» لأنها لا تملك الظروف والموارد اللازمة للانطلاق الاقتصادي ، مما يؤدي إلى تشجيع التجاء هذه الدول إلى الاعتماد على المعونات الاقتصادية والفنية الأمريكية والغربية ، فهذه المعونات سوف تمكن هذه الدول ليس فقط من تحقيق التنمية الاقتصادية ، ولكن أيضا سوف تمكنها من تحقيق الديمقراطية . ويكفي أن نشير في هذا

الخصوص إلى حديث «روبرت باكنهام» Robert Packenham في مؤلفه الصادر عام ١٩٧٣ بعنوان «أمريكا الليبرالية والعالم الثالث» عن أهمية تحديث دول العالم الثالث اقتصادياً من خلال الاعتماد على المساعدات الأمريكية والغربية وعلى أساس الأخذ بمفاهيم الاقتصاد الحر والمنافسة والمبادرة الفردية ، وأن هذا التحديث الاقتصادي سوف يؤدي إلى رفع مستوى المعيشة لسكان هذه الدول وتحقيق الديمقراطية والاستقرار والمشاركة السياسية لأن كل هذه الآثار تشكل حلقات مترابطة في سلسلة واحدة ـ أو على حد قوله «الاشياء الجيدة تأتي معاً» . (Packenham, 1973: 123-125) وذكر أيضاً «دافيد شميت» David E. Schmitt في مؤلفه «ديناميكية العالم الثالث : التغير السياسي والاجتماعي» الصادر عام ١٩٧٤ ، أن العديد من النظم السياسية في الدول النامية تطفو بصعوبة في بحر من المشكلات الحادة ، ومن أبرزها الإخفاق الاقتصادي ، والاوتقراطية ، وتقف عاجزة عن حل هذه المشكلات الاقتصادية والسياسية ، ومن هنا يتعين عليها أن تعتمد على المعونات المالية والتقنية الغربية لما لها أيضاً من آثار سياسية (ديمقراطية) ايجابية . (Schmitt, 1974: 3-4) وتحدث «صموائيل هنتنجتون» S.P. Huntington و «جوان نلسون» J.M. Nelson في مؤلفهما «اختيار غير سهل : المشاركة السياسية في الدول النامية» الصادر عام ١٩٧٦ ، عن ضرورة استجابة الكونجرس والرئيس الأمريكي لمطالبة العديد من الأمريكيين ، بالاقتصار في منح المعونات الاقتصادية على الدول النامية التي تتسم نظمها السياسية بالرغبة والاستعداد لمحاكاة النموذج الانمائي السياسي والاقتصادي الأمريكي باعتبار ذلك السبيل الفعال لتحقيق التنمية الاقتصادية والديمقراطية والمشاركة السياسية والاستقرار السياسي . (Huntington and Nelson, 1976: 18)

وفي مجال تقويم مثل هذه التصورات ، التي تشيد بآثار المعونات الاقتصادية الأمريكية والغربية ، في تحقيق التنمية الاقتصادية والتطور الديمقراطي في الدول النامية ، نلاحظ عدم صحة هذه التصورات بالنظر إلى الحقيقتين التاليتين :

أ ـ ان هذه المعونات عادة ما تكون مشروطة ، وتُوجه إلى الأنشطة الأولية والاستخراجية والصناعات الاستهلاكية دون الصناعات الانتاجية ، وهي بذلك تعمق حدة التخلف الاقتصادي الذي تعاني منه بلدان العالم الثالث . أضف إلى ذلك ضخامة تحويلات الأموال من هذه البلدان إلى البلدان الغربية المتقدمة ، في شكل مدفوعات خدمة الديون (سداد أقساط وفوائد القروض) ، وتحويلات الأرباح الضخمة التي تحققها الشركات الدولية النشاط (متعددة الجنسية) ، ورسوم نقل وتحويل التكنولوجيا ، وغيرها من صور التحويلات المالية ، التي تمثل في حقيقة الأمر تحويلاً عكسياً للموارد المالية ؛ أي من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة .

ب ـ ان هذه المعونات لا تدعم سعي شعوب البلدان النامية نحو الديمقراطية ، فهي في العادة توجه إلى النظم الحاكمة القادرة على حماية المصالح الأمريكية والغربية ، وهي نظم ديكتاتورية تستخدم معظم ما تحصل عليه من معونات في تدعيم قدراتها القمعية التي تمكنها من الاستمرار في السلطة ، رغم معارضة الحركات والقوى الداخلية المطالبة بالتغيير ، وهي القوى والحركات التي

لو قدر لها الوصول إلى السلطة لكانت أكثر قدرة على تحقيق الديمقراطية ، والتنمية الاقتصادية المقترنة بالعدالة الاجتماعية . وإذا ما أضفنا إلى ذلك الدور الأمريكي في تقديم الحماية والدعم للعديد من قيادات الدول النامية ، التي تفتقد الشرعية السياسية ، وتتسم بالاوتقراطية وممارسة السلطة من منطلق شخصي (Personalism) ، وعدم الرسمية وعدم المؤسسية في صنع القرارات في ظل هيمنة العلاقات الشخصية (علاقات القائد ـ الاتباع) المتمركزة حول شخص القائد ، واعتماد التأثير السياسي على مدى الاقتراب (Proximity) من القائد والولاء لشخصه بصرف النظر عن اعتبارات الكفاءة والانجاز ، ورفض المعارضة والاختلاف في الرأي وشدة الاعتماد على الأساليب القمعية والقهرية ، والتعامل مع أعضاء النخبة السياسية والقوى والجماعات والتنظيمات المعارضة من منطلق سياسة فرق تسد ، أو بعبارة أخرى الصراع المتوازن (Balanced Conflict) وما إلى ذلك من خصائص تعبّر عن نمط الحكم الأبوي ـ الرعوي ـ العصبوي (Patrimonial Rule) (Bill and Leiden, 1979: 161-174) ، كان لنا أن نقول إن النتيجة الطبيعية لهذه المعونات ولهذا الدعم هي تعميق مشكلة عدم صلاحية القيادات السياسية في الدول النامية ، وعدم اتفاق خصائصها مع متطلبات تحقيق التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية الحقيقية .

٣ ـ الهدف الأساسي الذي تبتغيه الدراسات الانمائية الأمريكية في معظمها هو تقديم النموذج الانمائي الأمريكي إلى الدول المتخلفة ، على أنه قمة الكمال والمثالية . هذا البعد الدعائي التبشيري للمفاهيم الانمائية الأمريكية ، سبق وأن أشرنا إليه بخصوص التصورات التي يطرحها انصار مدرسة المؤشرات ، كما نلمح هذا البعد في الدراسات الانمائية الأمريكية الأخرى ، سواء تلك التي تنطلق من مفهوم مراحل النمو ، أو من مفاهيم اقتصادية كالتوازن والتبادل والعقلانية . بالنسبة للبعد الدعائي في نظريات مراحل النمو ، يكفي أن نشير إلى مقولة «روستو» W.W. Rostow في مقدمة مؤلفه «السياسة ومراحل النمو» : «إن مجد أمريكا لا يكمن فقط في ثرائها المادي ، ولكن أيضاً في رسالتها السياسية ؛ التوفيق بين الحرية والنظام . هذه الرسالة يجب أن يدركها الشعب الأمريكي وكافة شعوب العالم» . ومن هنا خص «روستو» هذه التجربة الأمريكية بفصل كامل في مؤلفه ، حتى «يمكن لكافة الشعوب ـ وعلى وجه التحديد شعوب العالم الثالث ـ أن تستلهم منها الدروس باعتبارها تجربة فريدة في تحقيق المثالية السياسية» . (Rostow, 1966: 6) ويظهر البعد الدعائي لمفهوم التوازن في تقديم النظام السياسي الأمريكي على أنه النموذج الواضح للتوازن السياسي ، وعلى سبيل المثال زعم «روبرت ابرامز» «Robert Abrams» في مؤلفه «أسس التحليل السياسي : مقدمة في نظرية الاختيار الجماعي» الصادر عام ١٩٨٠ أن أي نظام سياسي لكي يحقق الديمقراطية لا بد له من قبول المنافسة السياسية ، وأن يقبل التعارض بين القوى الاقتصادية المنظمة وغير المنظمة ، باعتباره الشرط اللازم لتحقيق التوازن (Abrams, 1980: 171-172) . أليس ذلك نوعاً من الوصف للحياة السياسية الأمريكية ، ودعاية للنظام الأمريكي كتعبير عن المثالية السياسية ؟

مفهوم التبادل أيضاً يغلب عليه الطابع الدعائي ، ولنتذكر ما قاله «كوري» و«ويد» R.L. Curry

L.L. Wade & في مؤلفهما «نظرية التبادل السياسي» الصادر عام ١٩٦٨ : «يرتبط مفهوم التبادل بمفهوم المنافسة ، وقد نشأ المفهومان في الدول الغربية ، حيث تتصف السوق الاقتصادية والسوق السياسية بالانفتاح ، وتتسم القوة السياسية والقوة الاقتصادية بالانتشار ، ومن هنا فإن الاقتصاد التنافسي والسياسة التنافسية لا بد وأن يقودا إلى مجتمع ديمقراطي مفتوح ، ولهذا تصير نظرية التبادل ضرورية لبناء نظرية ديمقراطية ، حيث أن النظرية الاقتصادية للتبادل السياسي تجعل من الممكن التوصل تجريبياً إلى مستلزمات إقامة مجتمع سياسي ديمقراطي ، وتقدم المعايير والمحكات التي يمكن على أساسها الحكم على مدى اقتراب أو ابتعاد أي مجتمع عن الديمقراطية (Curry and Wade, 1968: 119-120) . أليس ذلك دفاعاً عن مثالية النظام السياسي الأمريكي ، وبحيث تصير خصائصه هي المحكات التي يتحدد على أساسها تطور المجتمعات الأخرى نحو الديمقراطية ؟

ولا يقتصر طغيان الطابع الدعائي على مفهومي التوازن والتبادل ونظريات مراحل النمو ، بل يمتد أيضاً إلى مفهوم العقلانية . ويكفي أن نشير في هذا الخصوص إلى أن «انتوني داونز» في مؤلفه «النظرية الاقتصادية للديمقراطية» الصادر عام ١٩٥٧ ، أكد أن نموذج التصويت العقلاني يرتبط عضوياً بالديمقراطية الأمريكية والديمقراطيات الليبرالية الغربية الأخرى (Abrams, 1980:147) .

وقد اعترف عالم السياسة الأمريكي «رونالد هـ . شيلكوت» R.H. Chilcote في مؤلفه «نظريات السياسة المقارنة» الصادر عام ١٩٨١ ، أن دارسي التنمية السياسية الأمريكيين والأوربيين كانت تحركهم بصفة عامة رغبة أيديولوجية أساسها إبراز تفوق القيم والمؤسسات السياسية الغربية ، وبخاصة الأمريكية ، وتجميد الخيارات والبدائل الأخرى التي يمكن أن تختارها الدول المتخلفة في سعيها نحو التنمية ، وخلق القناعة في نفوس قادة وشعوب هذه الدول بوجود طريق واحد للتقدم ، وهو الطريق الرأسمالي الليبرالي الغربي ، والاعتقاد بقدرة الولايات المتحدة وأوربا الغربية على تحقيق التنمية والحضارة في الدول المتخلفة من خلال نشر وغرس القيم والمؤسسات الغربية فيها . وأضاف هذا العالم الأمريكي أن المشكلة الأساسية التي تواجه نظريات التنمية الأمريكية والأوربية هي محاولة تطبيق هذه النظريات النابعة من خبرات الدول الغربية المتقدمة في فهم ديناميات التغير ومشكلاته في الدول المتخلفة . (Chilcote, 1981: 275, 287) .

والواقع أن هذه الملاحظة الأخيرة تفسر لنا أيضاً عدم قدرة نظريات التنمية الاقتصادية الأمريكية والغربية عموما ـ رغم تعددها وتنوعها ـ على تقديم إطار فكري متكامل يصلح للتعامل مع مشكلات التنمية الإقتصادية في الدول المتخلفة ، بحكم نشوء وتطور هذه النظريات في المجتمعات الغربية ذات الظروف المغايرة للظروف السائدة في المجتمعات المتخلفة ، وبحكم ما تنطوي عليه هذه النظريات نتيجة لذلك من تحيز للنماذج الإنمائية الاقتصادية الغربية وبخاصة النموذج الأمريكي . وقد اعترف بذلك عالم الاقتصاد الانجليزي «د . لال» D. Lal في مؤلف له صدر عام ١٩٨٣ بعنوان له مغزى ودلالة في هذا الخصوص : «فقر اقتصاديات التنمية» ، وتحدث في نهاية هذا المؤلَّف أيضاً عن إخفاق تجارب التنمية الاقتصادية خلال العقود الثلاث الماضية في الدول النامية من منطلق المفاهيم الاقتصادية الغربية (زيادة الانتاج ـ رفع معدلات نمو الاقتصاد القومي ـ استيراد التكنولوجيا الغربية ـ الاعتماد على

المعونات والقروض والاستثمارات الغربية ـ محاولة اللحاق بركب الدول الصناعية الغربية) ، حيث لم تسفر هذه التجارب عن تنمية اقتصادية حقيقية مستقلة بقدر ما تمخضت عن تعميق حدة التخلف الاقتصادي وتدعيم التبعية الاقتصادية . (Lal, 1983: 106-109)

٤ ـ يرتبط بتأكيد الدراسات الإنمائية الأمريكية على مثالية النموذج الإنمائي السياسي ـ الاقتصادي الأمريكي ، سعي هذه الدراسات بدرجة أوبأخرى إلى تحطيم ارتباط الدول النامية ، ذات التقاليد الحضارية ـ كالدول العربية والدول الآسيوية ـ بتراثها الحضاري ، ومنع هذه الدول وقياداتها من مجرد التفكير في إمكانية التطوير من منطلق إحياء التراث القومي . إن النظريات الانمائية الأمريكية ، مثل نظريات مراحل النمو وغيرها ، تفرض على الدول النامية ضرورة محاكاة النماذج الإنمائية الغربية وخاصة النموذج الأمريكي تاركة خلف ظهرها أي قيم أو تقاليد بحجة أنها تعرقل الانطلاق الاقتصادي . ويرتبط بهذا التأكيد الفكري على استحالة تحقيق التنمية إلا من منطلقات اقتصادية أمريكية ـ غربية ، قيام الولايات المتحدة عبر مسالك متنوعة بنقل القيم الاستهلاكية وأساليب الحياة الأمريكية إلى الدول النامية ، وغرسها في نفوس القيادات السياسية والفكرية في هذه الدول حتى تفقد هذه القيادات الإيمان ـ إن كانت أصلاً تملكه ـ بالقدرة الذاتية على التنمية من منطلق التجديد الحضاري ، وحتى تؤمن بأن هذه القيم والأساليب الأمريكية تعبر عن أقصى صور التقدم في العالم المعاصر .

ولا يعني ذلك أننا نرى في مجرد تأكيد النظريات الانمائية الأمريكية على اعتبار التنمية الاقتصادية أساس التنمية تهديداً للتراث الحضاري في البلدان النامية ، ولكن مكمن الخطورة هنا يتمثل في طبيعة التنمية الاقتصادية التي تحددها تلك النظريات ، فهي تنمية يتطلب انطلاقها واستمرارها حصول الدول المتخلفة على جرعات متتالية من القروض والمعونات من الولايات المتحدة وأوربا الغربية والبنوك والمصارف الخاضعة لها ـ بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، واستيراد هذه الدول لأحدث المكونات المادية والتقنية للتكنولوجيا الأمريكية ـ الغربية المتقدمة . إن مثل هذه التنمية الاقتصادية قد تخلق جواً مزيفاً من الازدهار والرواج الاقتصادي المؤقت ، بيد أن تكلفة هذا الازدهار تكلفة باهظة في الأجل الطويل سواء من حيث تبديد نسبة كبيرة من حصيلة الصادرات في تسديد أقساط الديون وفوائد القروض ، أو من حيث إهمال تنمية الموارد البشرية الوطنية ، وبناء قاعدة تكنولوجية ذاتية ، ما دام من السهولة بمكان الحصول على أحدث التقنيات الغربية والأمريكية المتقدمة ، فضلاً عن المصاحبات الاجتماعية السلبية لهذا الازدهار الشكلي المؤقت ، مثل تدعيم حدة التفاوت الاجتماعي ، وزيادة معاناة الطبقات والجماعات الفقيرة ، مقابل رواج أحوال الجماعات غير المنتجة «الطفيلية» المنتفعة بمثل هذه التنمية الرأسمالية المظهرية . وبناء على ذلك فإننا نتفق مع الرأي السائد بين العديد من المفكرين والعلماء العرب بشأن اعتبار التنمية الاقتصادية ركيزة للجهود الإنمائية في الدول المتخلفة وحجر الزاوية فيها ، مع ضرورة التعامل مع هذه التنمية الاقتصادية على أنها ليست تنمية أمريكية ـ غربية وإنما هي عملية اندفاع داخلي ذاتي لتطوير الموارد البشرية والطبيعية ، وبناء قاعدة علمية وتكنولوجية ذاتية من منطلق مبدأ «الاعتماد على النفس» . وهو مبدأ يُترجم في الوطن العربي بضرورة التكامل الاقتصادي الإنتاجي بين الأقطار العربية . وقد يساعد التراث الحضاري للمجتمع في خلق الهوية والثقة في تلك العملية الاندفاعية ، إلا أن التراث في حد ذاته أو التشدق به وبأمجاد الماضي لن يخدم هذه العملية ،

التي تتطلب بالأساس التعامل بعقلية مؤمنة ومتفتحة مع مبادىء التراث ، لتحديد الأصيل منها وتنقيتها من الشوائب التي لحقت بها ثم بحث إمكانية الانطلاق منها في مواجهة مشكلات التنمية .

خـاتمـة

يتأكـد من التحليـل السـابق للاتجـاه المـادي الأمريكي في تحليل الظاهرة الإنمائية ، وهو من أكثر الاتجـاهـات الإنـمائية الأمريكية انتشاراً ، أنه من الأهمية بمكان التعامل بحذر بالغ مع المفاهيم الإنمائية الأمـريكيـة وإخضـاعهـا لنظـرة نقدية ، فهذه المفاهيم ـ في معظمها ـ تعكس من ناحية درجة كبيرة من القصور في فهم طبيعة العملية الإنمائية باعتبارها عملية تغيير مجتمعي (Societal) شامل متعدد الأبعاد ـ وهي أبعاد ترتبط فيما بينها بعلاقة تفاعلية أساسها التأثير المتبادل وليست علاقة حتمية لازمة بين التنمية الاقتصادية كمتغير مستقل و التنمية السياسية كمتغير تابع .

ومن ناحيـة أخـرى تنطـوي هذه المفـاهيم الانـمائيـة الأمـريكية على دلالات قيمية ـ أيديولوجية خطـيرة ، من حيث التحيـز للنمـوذج الإنـمائي السيـاسي والاقتصادي الأمريكي والتبشير بمثالية هذا النمـوذج وسمـوه ، وبحيث لن تكـون هنـاك تنميـة في بلدان العالم الثالث إلا بمحاكاة هذا النموذج . وبعبارة أخرى فإن هذه المفاهيم تُستخدم من قبل السياسة الأمريكية في غزوها الفكري للبدان النامية ذات التقـاليـد الحضـاريـة كالبلدان العـربيـة والبلدان الآسيـويـة بغـرض إزاحة القيم الثقافية التراثية القـوميـة ، وغـرس القيم وأسـاليب الحيـاة الأمـريكية محلها كركيزة لتنمية «زائفة ـ مشوهة» على النمط الأمريكي أو ما يمكن وصفه «بالتأمرك» (Americanization) .

الهـوامش

(١) يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الدكتور خلدون النقيب لتفضله بإبداء العديد من الملاحظات القيّمة على هذا البحث في صورته الأوليّة .

(٢) لمزيد من التفاصيل عن ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وعواملها وأبعادها وآثارها في البلدان النامية ، أنظر : جلال عبـد الله معـوض ، «ظـاهـرة عدم الاستقـرار السيـاسي وأبعـادهـا الاجتـماعيـة والاقتصادية في الدول النـاميـة» ، **مجلة العلوم الاجتـماعية** ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد الأول ، السنة الحادية عشرة آذار (مارس ١٩٨٣) ص ١٣١ ـ ١٤٩ .

(٣) لمزيد من التفاصيل عن نموذج التصويت العقلاني ل «أنتوني داونز» ، أنظر :

Abrams, Robert Foundations of Political Analysis, An Introductioun to the theory of Collective Choice, Newyork : Colombia University Press, 1980, pp. 139-148.

المراجع العربية

ربيع ، حامد عبد الله
- سلوك المالك في تدبير الممالك ، للعلامة شهاب الدين أحمد بن محمد بن أبي الربيع ، الجزء الأول ، القاهرة : مطابع دار الشعب ، ١٩٨٠ .
- نظرية التطور السياسي ، محاضرات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة : مطبعة القاهرة الحديثة ، ١٩٧٢ - ١٩٧٣ .

معوض ، جلال عبد الله
« ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية» ، **مجلة العلوم الاجتماعية** ، الكويت : جامعة الكويت ، العدد الأول ، السنة الحادية عشرة ، آذار / مارس ١٩٨٣ .

المراجع الأجنبية

Abrams, Robert, **Foundation of Political Analysis: An Introduction to the Theory of Collective Choice.** New York: Columbia University Press, 1980.

Alexander, K.J.W. **The Political Economy of Change,** Oxford, London: Baril Blackwell, 1975.

Bendix, R. "What is Modernization?" In Willard A. Beling and George O. Totten, (Ed.) **Developing Nations: Quest for a Model.** New York: Van Hostrand Reinhold Company, 1970.

Bill, James A. and Leiden, Carl. **Politics In The Middle East,** Boston: Little, Brown and Company, 1979.

Chilcote, Ronald H. **Theories of Comparative Politics,** Boulder, Colorado, Westview Press, 1981.

Curry R.L. and Wade L.L. **A Theory of Political Exchange: Economic Rearoning in Political Analysis.** Engle-Wood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1968.

Cutright, P. "National Political Development: Measurement and Analysis", in Jean Blondel, ed., **Comparative Government: A Reader.** London: Macmillan and Co., Ltd. 1969.

Eckstein, Harry. "The Idea of Political Development: From Dignity to Efficiency", **World Politics,** Princeton, N.J.: Princeton University Press, Vol. 34, No. 4, July 1982.

Elder, Joseph W. "National Loyalities in a Newly Independent Nation", in David E. Apter,(Ed.) **Idealogy and Discontent.** New York: The Free Press of Glencoe, 1964.

Fitch, John S. **and change: A policy Approach.** New York: the Free Press, 1975.

Frohlich, Norman. and Oppenheimer, Joe A. **Modern Political Economy.** Engle-Wood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc.,1978.

Hagen Everett E. "A Framework for Analysing Economic Political Change", in Robert A. Dahl and Dean E. Neubauer (Ed.) **Readings in Modern Political Analysis.** Engle-Wood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1968.

Halebsky, Sandor. **Mass Society and Political Conflict: Toward A Reconstruction of Theory.** Cambridge: Cambridge University Press, 1976.

Hichs, Alexander and Swank, Doune "On The Political Economy of Welfare Expansion: A Comparative Analysis of 18 Advanced Capitalist Democracies, 1960-1971", in: **Comparative Political Studies,** Beverly Hills, London: Sage Publications, Vol. 17, No. 1, April 1984.

Horowitz, Irving Louis **Equaity, Income and Policy: Comparative Studies in Three Worlds of Development,** New York, Praeger Publishers, Inc., 1977.

Huntington, Samuel P. and Nelson Jean M. — **No Easy Choice: Political Participation in Developing Countries,** Cambridge, Mass: Harvard University Press. 1976.

Ibrahim, Saad Eddin. — "Urbanization in the Arab World: The Need for an Urban Strategy", in: Sadd Eddin Ibrahim and Nicholas S. Hopkins, (Ed.), **Arab Society in Transition: a Reader,** Cairo: The American University in Cairo, 1977.

Lean, Jeoffrey. — **Rich World, Poor World,** London: George Allen and Urwin, 1978.

Lal, P. — **The Poverty of Development Economics,** London: Institute of Economic Affairs, 1983.

Lerner, Daniel. — **The Passing of Traditional Society: Modernizing The Middle East.** New York: The Free Press of Glencoe, 1958.

Lipset, Semour Martin — **Political Man,** London: Farrold and Sons Limited, 1964.
— Racial and Ethnic Tension in the Third World," in W.: Scott Thompson, (Ed.) **The Third World: Premises of U.S. Policy.** San Francisco, California: Institute for Contemporary Studies, 1978.

Lioyd, Peter. — **Slums of Hope: Shanty Towns of the Third World,** Manchester: Manchester University Press, 1979.

Merkl, Peter H. — **Modern Comparative Politics.** New York: Holt, Rinehart and Winston, 1970
— **Political Continuity and Change.** New York: Harper and Row Publishers, 1967.

Needler, Martin C. — "Political Development and Socioeconomic Development, The case of latin America," in John D. Martz, (Ed.) **The Dynamics of Change In Latin American Politics,** Engle-Wood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, Inc., 1971.

Organski, A.F.K — **The Stages of Political Development,** New York: Alfred A. Knopf, Inc., 1965.

Packenham Robert. — **Liberal America and the Third World.** Princeton: Princeton University Press, 1973.

Palmer, Monte and Stern, Larry — **The Interdisciplinary Study of Politics.** New York: Harper and Row Publishers, 1974.

Rostow, W.W. — **Politics and the Stages of Growth.** Cambridge: Cambridge University Press, 1971.
— **Stages of Economic Growth: A Non Communist Manifesto.** Cambridge: Cambridge University Press, 1966.

Schmitt, David E. — **Dynamics of the Third World: Political and Social Change,** Massachusetts: Winthrop Publishers, Inc., 1974.

Schweinitz, Karl De. — **Industrialization and Democracy: Economic Necessities and Political Possibilities,** London: Collier Macmillan Limited, 1964.